مستقبل الاستقرار السياسي بغرب أفريقيا إلى أين؟

د. رجاء إبرهيم سليم

باحثة في العلاقات الدولية - مصر

في خضم تسارع الأحداث العالمية، شدت الانقلابات العسكرية التي حدثت مؤخرا في كل من النيجر والجابون اهتمام العالم، وكان قد سبقهما بفترة غير طويلة الانقلاب العسكري في كل من بوركينا فاسو ومالي. لقد أعادت هذه الانقلابات مشهد الانقلابات العسكرية التي حدثت في القارة الأفريقية للذاكرة مرة أخرى. ومرد هذا الاهتمام إلى أنها تحدث في قارة تزخر بثرواتها الطبيعية وبثروتها البشرية، مما يجعلها تمثل أهمية كبيرة للمصالح والاستثمارات وسوقا متسعة لتصريف منتجات الدول المتقدمة، فضلا عن تمتعها بموقع جيوسياسي هام وتشكيلها كتلة تصويتية مؤثرة في الامم المتحدة بدولها الأربعة والخمسين. إلا أن معاناتها من الاستعمار لسنوات طويلة، والاستنزاف المنظم لثرواتها من الشركات الأجنبية، واستشراء الفساد في العديد من دولها، وتكرار الانقلابات العسكرية وانتقال عدوى هذه الانقلابات بين دولها، كل ذلك أدى إلى اجهاض جهود التنمية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها. وكان عجز الحكومات المتعاقبة في العديد من دولها عن حل تلك المشكلات الذريعة التي ارتكز عليها الانقلابيون لتبرير انقلاباتهم.

وباستقراء التاريخ الحديث، نجد أن موجات الاستقلال التي حدثت في الدول الأفريقية بعد الحرب العالمية الثانية أدت إلى ظهور العديد من القادة الوطنيين الذين كانوا يمتلكون كاريزما، جعلتهم قادرين على تعبئة الجماهير وقيادتها نحو تحقيق أهداف مشتركة وإرساء الاستقرار، أمثال: جمال عبد الناصر في مصر، ونيريري في تنزانيا، وهوفيه بوانيه في ساحل العاج، ونكروما في غانا، وجومو كنياتا في كينيا. غير أن الكثير من دول القارة شهدت انقلابات عسكرية جاءت بحكام تقدموا للانتخابات الرئاسية بشكل مدني بعد ذلك. وكانت أبرز سمات الحكم هو البقاء في السلطة لفترة طويلة، ربت على الثلاثين عاما في بعض الأحيان،(على سبيل المثال: روبرت موجابي في زامبيا، ودوسانتس في أنجولا، اوعبد الله واد في السنغال، وغيرهم). وتقدم بهم العمر، حيث تراوحت أعمار بعضهم بين السبعينات والثمانينات، مما انعكس بالسلب على أدائهم في حكم البلاد، بل إن بعضهم نصب نفسه رئيسا مدى الحياة. كذلك استشرت ظاهرة تعديل الدساتير، إما لتلبية طموحات هؤلاء الرؤساء للبقاء في السلطة والترشح للرئاسة لفترات متعددة، أو تمهيدا لعملية توريث الحكم للأبناء.

وعلى الرغم من سعي مختلف القوى الدولية والاقليمية لعقد قمم مع الاتحاد الأفريقي منذ العقد الأول من الألفية الثالثة مثل: الروسية، والصينية، والأوروبية، واليابانية ، بهدف تقوية العلاقات مع دول الاتحاد الأفريقي، وتقديم مساعدات تنموية دون شروط مسبقة. إلا أن ذلك لم ينعكس تأثيره على تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الكثير من الدول الأفريقية، بسبب القلاقل السياسية والاقتصادية والأمنية فيها.

وفي حلقة جديدة من سلسلة الانقلابات التي شهدها القارة الأفريقية منذ حركات الاستقلال في الستينات، طلت الانقلابات برأسها من جديد في بداية العقد الثالث من القرن الواحد والعشرين، في مثلث مالي وبوركينا فاسو والنيجر، وهي دول حبيسة تقع في غرب أفريقيا وأعضاء في تجمع دول الساحل والصحراء، إضافة إلى الجابون وهي دولة نفطية تقع في وسط غرب أفريقيا وتطل على ساحل المحيط الأطلنطي. وتجدر الاشارة إلى أنه يوجد قاسم مشترك يجمع بين هذه الدول، يتمثل في: خضوعها للاستعمار الفرنسي سابقا، وما زالت منطقة نفوذ حيوية لفرنسا، فضلا عن أن حكوماتها المتعاقبة لم تنجح في معالجة جذور التطرف والعنف فيها، كما لم تنجح في تحسين الأوضاع المعيشية لشعوبها، وعجزت عن دمج شعوبها بعيدا عن الانتماءات الأثنية والقبلية.

وتكمن وراء ظاهرة الانقلابات العسكرية هذه في غرب أفريقيا العديد من الأسباب منها: غياب الحكم الرشيد، والرغبة في السيطرة على الثروات الطبيعية خلال التحكم في الممارسة السياسية، ومساندة قوى سياسية غربية للانقلابات لخدمة مصالحها، وافتقاد القادة العسكريين غالبا القدرة على رؤية متكاملة تمكنهم من فهم الواقع المحيط بهم(لوحظ تلقي بعضهم تعليمه في الدول التي كانت تستعمر دولهم، وتأثير ذلك في اتجاه سياستهم الخارجية مع هذه الدول)، ضف لذلك انعكاس تأثير الانتماءات القبلية والعرقية على طريقة تسيير الانقلابيين لسياستهم الداخلية.

وبسبب الانقلابات العسكرية المتتالية التي شهدتها الساحة الأفريقية، وحرصا منهم على عدم تعرض الدول الافريقية لهذه الظاهرة، تعهد 43 رئيسا أفريقيا في القمة التي عقدت في الجزائر عام 1999 بانزال أقصى العقوبات على الانقلابيين لوضع حد لمطامع العسكريين في السلطة، لذا كان لاعلان الاتحاد الأفريقي بعدم الاعتراف بالحكومات التي تصل للسلطة عن طريق الانقلابات، وتعليق عضوية الدولة التي يحدث فيها الانقلاب، أثره في الحد من حدوث هذه الانقلابات. غير أن عوامل عدم الاستقرار لا تزال تتصدر المشهد السياسي في العديد من دول غرب أفريقيا، بسبب غياب مسيرة الديمقراطية وعدم نضج التجربة الديمقراطية.

وبالقاء الضوء على الانقلابات في الدول الأربع المذكورة، نجد أن مالي شهدت منذ استقلالها عدة انقلابات، كان الجيش اللاعب الرئيس فيها، وكان أولها عام 1968 ، تلاها انقلابات في أعوام 1991 ،و2012 ،و2020 ، وكان أحدثها في عام 2021 بقيادة "عاصمي جوتيا"، الذي أطاح برئيس مالي "باه نداو"، استجابة للغضب الشعبي من السياسيين، وذلك بسبب عدم نجاح الحكومات المتعاقبة في دمج مواطنيها بعيدا عن الانتماءات القبلية والاثنية، وعجزها عن القضاء غلى التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين جنوب وشمال مالي.

وفي بوركينا فاسو(التي كانت تسمى سابقا فولتا العليا)، وهي دولة محدودة الموارد الطبيعية، وتعاني من نزوح أعداد كبيرة من السكان ومن الهجمات الارهابية، حدث أول انقلاب بها عام 1966 ، تلاه انقلابات أعوام 1980 و1987 و2015 ويناير 2022 ، وكان أحدثها في سبتمبر عام 2022 بقيادة "إبراهيم تراوي" الذي أطاح بالرئيس (بول هنري داميبا)، فضلا عن أربعة محاولات انقلابية في أعوام 1983 و1989 و2003 و2016 . والجدير بالذكر أن من يقوم بالانقلاب يأت من ينقلب علي.

وفي النيجر، التي تعد أكبر دولة في غرب أفريقيا من حيث المساحة، وهي دولة حبيسة محاطة بسبع دول هي: بوركينا فاسو ومالي ونيجيريا وبنين والجزائر وليبيا وتشاد، ويعتمد اقتصادها على الزراعة، وغنية باليورانيوم، غير انها تعتبر معبرا للمهاجرين هجرة غير شرعية من وسط وغرب أفريقيا للعبور إلى أوروبا. وكان أول انقلاب عسكري بها عام 1996 ، تلاه انقلابات عامي 1999 و 2010 ، ثم حدث الانقلاب الأخير في 26 يوليو 2023 الذي أطاح بالرئيس "محمد بازوم". وعلى إثر حدوث الانقلاب، نادت عدة جهات دولية للتدخل العسكري لإعادة الرئيس "بازوم" للسلطة ، إلا أن الجزائر أعلنت أنها ضد التدخل العسكري لإنهاء الأزمة في النيجر، وأنها لن تفتح مجالها الجوي أمام أي تدخلات. ومن جهة أخرى اتفق وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي على وضع نظام لفرض عقوبات على قادة الانقلاب. وقد وضح بشكل كبير بعد حدوث هذا الانقلاب، الغضب الشعبي الكبير ضد الوجود الفرنسي على أرض النيجر. حيث قامت مظاهرات واعتصامات من كل أطياف الشعب أمام القاعدة العسكرية الفرنسية في النيجر للمطالبة برحيل القوات الفرنسية عنها ، وقد شارك أعضاء من المجلس العسكري الجماهير في احتجاجاتها. وكان المجلس العسكري قد أعطى أمرا للشرطة بطرد السفير الفرنسي عقب انتهاء مهلة ال 48 ساعة المنوحة له. إلا أن وزارة الخارجية الفرنسية صرحت بأن الحكومة العسكرية لا تملك سلطة اصدار أمر لفرنسا بسحب مبعوثيها.

أما الجابون فكان أول انقلاب بها عام 1964. وعندما تولى الرئيس "عمر بونجو" الرئاسة عام 1967 ظل بالحكم حتى عام 2009 ، وتولى الرئاسة من بعده ابنه "علي بونجو" من عام 2009 حتى

انقلاب العسكريين ضده في أغسطس عام 2023 ، بقيادة "برايس اناجيما". وقام المجلس العسكري بتعيين رئيس الحرس الجمهوري رئيسا للمرحلة الانتقالية، وقد حظي هذا الانقلاب تأييدا جماهيريا كبيرا. ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي طالب الرئيس المخلوع علي بونجو الدول الصديقة بالتدخل لاعادته للسلطة، كما دعا إلى الاحتجاج الشعبي ضد الانقلابيين، وأيضا طالبت المنظمات الدولية والأفريقية بعودة النظام السابق. إلا أن قادة الانقلاب مضوا في تثبيت دعائم سلطتهم في البلاد، فقرر المجلس العسكري فتح الحدود، وباجراء انتخابات دون تسرع، وتم أداء"بريس أوليجي أناجيما " اليمين أمام المحكمة الدستورية لتنصيبه رئيسا للمرحلة الانتقالية في 4 سبتمبر 2023 .

ومن اللافت وجود قاسم مشترك بين توجه الشعوب في الدول الأربع المذكورة، وهو رفض الوجود الفرنسي على أراضيها. وجدير بالذكر أن فرنسا تعتبر الدولة الأوروبية الوحيدة التي نجحت في المحافظة على علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية متجذرة بمستعمراتها السابقة في القارة الافريقية، خاصة في دول الساحل وغرب أفريقيا، حيث تشكل القارة الأفريقية أحد أهم دوائرها السياسية الخارجية. وكانت فرنسا تحرص على خصوصية هذه العلاقة، بسبب ما تحققه من مكاسب ومصالح حيوية جراء هذا النفوذ، حيث يوجد لها مصالح استراتيجة، تتمثل في الحصول على الموارد الطبيعية الاستراتيجية اللازمة لصناعاتها الثقيلة والحصول على النفط الأفريقي، ومصالح سياسية تتمثل في الحفاظ على استقرار الأنظمة السياسية في هذه الدول، بسبب ما يوفره لها هذا الاستقرار من تشجيع الاستثمارات الفرنسية في الدول الافريقية، وكونها سوقا واسعة لتصريف المنتجات الفرنسية، هذا بجانب مساندة الدول الافريقية دبلوماسيا لفرنسا في الأمم المتحدة. فضلا عن أن منظمة الفرانكوفونية التي تم انشاؤها عام 1976 والتي قاعدتها اللغة الفرتسية وتضم 28 دولة أفريقية من بين اعضائها ال 51 ، تحقق لفرنسا مصالحها من خلال ارتباطاتها وعلاقاتها السياسية والعسكرية والثقافية بالدول الافريقية في اطار هذه المنظمة. إلا أن مصالح فرنسا في القارة اصطدمت بمصالح القوى الكبرى الأخرى مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا. ولما كان جوهر الصراع هو المصالح الاقتصادية، فان دول القارة أصبحت أكبر ساحة للصراعات بين هذه القوى. وبعد الانقلابات الأخيرة في الدول الأربع المذكورة، تراجع الوجود الفرنسي بشكل غير متوقع، خاصة بعد فشل فرنسا في دحر الارهاب والقضاء على الجماعات الارهابية في هذه الدول، التي شهدت مظاهرات شعبية تطالب بإنهاء النفوذ والوجود الفرنسي فيها.

لقد ثبت من التجارب السابقة في تسوية الصراعات، أن تحقيق الاستقرار لا يتم خلال الانقلاب العسكري وحده، الذي يكون أحيانا سببا في تعميق المشكلة أو توليد مشكلات جديدة. ولن يؤدي العنف والاجراءات غير الدستورية إلا إلى تراجع الفرص في السلام وفي الاستقرار السياسي والأمني والتنمية. ولذا فإن استشراء الفساد والفقر وانعدام الأمن الغذائي، والمشكلات الاقتصادية المتفاقمة، والارهاب،

والنزوح الجماعي بسبب الحروب الاثنية، وعجز الحكومات عن توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، والعمليات التي تقوم بها التنظيمات الارهابية، والتي تفوق قدرة الدول الافريقية على مواجهتها، بسبب افتقارها للقدرات العسكرية والأمنية نتيجة الصراعات والحروب وعدم الاستقرار، كلها كانت أسبابا جوهرية محركة ل: حدوث الانقلابات العسكرية، والانذار بمزيد من هشاشة النظم، ومزيد من عدم الاستقرار في هذه الدول. إن هذه الأوضاع المتدهورة تتطلب البحث عن مخرج من الأزمة. ولكي تنجح هذه الدول في تطبيق الديمقراطية يتعين توافر الاستقرار السياسي، وزيادة جاهزية جيوشها للدفاع عن أراضيها ولمحاربة الجماعات الارهابية التي زاد عددها وعملياتها في السنوات الأخيرة والتي تسعى لنشر الفوضى في الدول الأفريقية، وفوق كل ذلك حل مشكلاتها المزمنة من لاجئين وفساد وحروب أهلية، فإذا نعمت بهذا الاستقرار سينعكس ذلك ايجابيا على جهود التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي.

لقد ثبت أن الانقلابات العسكرية ليست حلولا للأزمات في الدول الأفريقية. ولذلك على الاتحاد الأفريقي تعظيم الاستفادة من موارد القارة وثرواتها والميزات النسبية التي تمتلكها، والعمل على التغيير الجذري في السياسات الاقتصادية والتجارية والجمركية للدول الأفريقية، وكذلك تفعيل دور التجمعات الاقتصادية الاقليمية بها، مثل: الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقياُ ECCAS، وجماعة شرق أفريقيا EAC، والسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي COMESA، وجماعة التنمية للجنوب الأفريقي SADC، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقياECOWAS ، واقامة علاقات شراكة ندية بين الدول الأفريقية ومختلف دول العالم. والأمل معلق على زيادة وعي الجماهير الأفريقية بطبيعة العلاقة بين دولهم وبين الدول الأخرى، وحرصهم على تنمية واستقرار دولهم، مما سينعكس ايجابيا على مجمل الأوضاع السياسية في الدول الأفريقية.